

- 22- في ضوء استمرار تحدي إسرائيل وانتهاكها للقانون الدولي ولجميع التزاماتها الدولية، تدعو الدول الأعضاء إلى إعادة النظر في علاقاتها مع إسرائيل بما في ذلك إعادة النظر في تطبيع العلاقات معها.
- 23- تدعم عملية المصالحة الفلسطينية والجهود المصرية لتحقيق هذه المصالحة مع الأخذ في الاعتبار ضرورة إنهاء الانقسام الفلسطيني في أسرع وقت ممكن.
- 24- تعهد إلى الأمين العام بالتنسيق مع رئيسي القمة الإسلامية ومجلس وزراء الخارجية والدول الأعضاء في اللجنة التنفيذية، وذلك من أجل ضمان تنفيذ مقتضيات هذا البيان ومتابعتها.

وثيقة رقم 141 :

كلمة أكمل الدين إحسان أوغلو في الاجتماع الاستثنائي الموسع للجنة التنفيذية لمنظمة المؤتمر الإسلامي، على مستوى وزراء الخارجية، حول الاعتداء الإسرائيلي على سفن أسطول الحرية¹⁴¹

6 حزيران / يونيو 2010

أصحاب المعالي والسعادة؛

السيدات والسادة؛

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

أود في البداية إن أتقدم لكم بالشكر والتقدير على جهودكم واستجابتكم السريعة لعقد هذا الاجتماع الهام لمناقشة تداعيات الاعتداء الإسرائيلي على أسطول الحرية الذي كان متوجهاً لتقديم المساعدات الإنسانية للشعب الفلسطيني المحاصر ظمناً في قطاع غزة.

وأتقدم من على هذا المنبر بالتعازي القلبية لكافة أسر الشهداء الذين سقطوا نتيجة هذه الجريمة النكراء التي ارتكبتها إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، ضد المدنيين، وأتمنى الشفاء العاجل للجرحى، وأتطلع إلى عودة كافة المشاركين في أسطول الحرية إلى بلدانهم وأهلهم سالمين مكملين بوسام الشرف والكرامة والإنسانية.

في الوقت نفسه، فإنني أشيد بالموقف النبيل للجمهورية التركية والذي عكس روح مسؤولية عالية ودفاع شجاع عن قضايا الأمة الإسلامية من خلال مشاركة واسعة وفاعلة في أسطول الحرية، والمواقف التي عبّرت عنها حكومتها عقب ارتكاب إسرائيل لجريمتها. كما أثنى أيضاً على كل من ساهم في تسيير قافلة السفن من أفراد ومؤسسات ومن تطوع لركوب البحر في هذه المهمة النبيلة.

أصحاب المعالي؛

السادة الحضور،

إن العدوان الإسرائيلي الأخير كان موجهاً ضد مدنيين من 32 بلداً يمثلون ديانات متعددة؛ المسيحية والإسلام واليهودية، بالإضافة إلى أناس من مذاهب و خلفيات مختلفة ويعبرون عن الضمير العالمي. ولذلك، فإن هذا الهجوم هو اعتداء على الإنسانية وقيمتها. لقد كان الهدف من القافلة الإنسانية

هو تلبية احتياجات 1.5 مليون الشعب الفلسطيني يعانون الحصار والإغلاق الإسرائيلي على مدى السنوات الأربع الماضية، محرومين من الغذاء والكهرباء والأدوية [و] مواد البناء، وينتظرون المجتمع الدولي للوقوف في وجه هذا الظلم.

إن الهجوم الإسرائيلي على قافلة السفن الإنسانية المتجهة إلى غزة وفي عرض المياه الدولية يأتي كجرمة جديدة تضاف إلى السجل اللا منتهي من انتهاكات إسرائيل للقانون الدولي ضد المدنيين الأبرياء. إن إسرائيل، من خلال القيام بذلك، تدوس على حقوق الإنسان الفلسطيني، وتنتهك القانون الدولي، وتغذي دائرة العنف المأساوية في الشرق الأوسط. وينبغي لهذا الاعتداء غير الأخلاقي ألا يمر دون حساب، وعلى إسرائيل أن تتحمل العواقب السياسية والقانونية لأعمالها الإجرامية.

إن العدوان الإسرائيلي ضد أسطول الحرية يمثل سياسة قرصنة وإجرام وإرهاب دولة منظم، فضلاً عن تجاوزه لكل الخطوط الحمراء، فقد استهدف قافلة إنسانية محددة في وجهتها ومهمتها وواضحة في أهدافها. إن القرصنة التي ارتكبتها إسرائيل في المياه الدولية، في تحد للقانون الدولي، تستوجب إجراء تحقيق دولي محايد ومستقل وذو مصداقية بما يتفق مع المعايير الدولية بهدف تحديد وتجريم المسؤولين عن ارتكاب هذه الأعمال غير القانونية ضد الإنسانية..

إن الحصار الذي تفرضه إسرائيل على غزة يفاقم المعاناة الإنسانية للمواطنين الفلسطينيين، وينتهك حقوق الإنسان، ويحول دون وصول المساعدات الإنسانية والتنمية لقطاع غزة المحاصر. لقد آن الأوان لوضع حد لمحنة أكثر من مليون ونصف مليون فلسطيني، ورفع الحصار عنهم وتمكينهم من العيش بكرامة.

أصحاب المعالي والسعادة،

السيدات والسادة،

لقد قمنا ومنذ اللحظة الأولى لارتكاب إسرائيل لجرمتها بإدانة هذا العمل باعتباره إرهاب دولة وقرصنة تستوجب محاكمة مخطيها ومنفذيها. وقد دعوت مجموعة سفراء الدول الأعضاء في كل من نيويورك وجنيف للتحرك بشكل منسق من أجل اتخاذ موقف دولي يدين هذه الجريمة النكراء ويعمل على رفع الحصار الجائر عن قطاع غزة.

وبالفعل فقد بذلت المجموعة الإسلامية في نيويورك جهوداً حثيثة من أجل الوصول إلى موقف أممي يدين هذه الجريمة. وقد جاء بيان رئاسة مجلس الأمن الدولي على درجة أقل مما كنا ننبو إليه. كما عقدت مجموعة سفراء الدول الأعضاء في نيويورك اجتماعاً يوم 3 حزيران لبحث هذه الجريمة وأصدروا بياناً حولها دعوا فيه الأمين العام للأمم المتحدة إلى سرعة إجراء تحقيق شامل يتسم بالحياد التام والشفافية والاستقلالية والمصداقية في حيثيات وملابسات الاعتداء العسكري الإسرائيلي، وذلك بما يتفق مع المعايير الدولية، مطالبين في الوقت ذاته بتقديم مقترفي هذه الجريمة إلى العدالة.

وعلى جبهة أخرى، فقد تجاوزت مجموعة سفراء الدول الأعضاء في جنيف مع الدعوة التي وجهتها من أجل العمل لصدور قرار من مجلس حقوق الإنسان حول الهجوم الإسرائيلي وتشكيل لجنة تحقيق دولية حولها. وبالفعل، فقد تبنى المجلس مشروع القرار الذي تقدمت به المجموعة



الإسلامية والذي أدان فيه هذه الجريمة النكراء وطالب إسرائيل برفع الحصار عن قطاع غزة، إضافة إلى قراره بتشكيل لجنة تقصي حقائق دولية مستقلة للتحقيق في هذا الهجوم. وفي هذا المقام فإنني أجدد الدعوة لأن يتم الإسراع في تنفيذ قرار مجلس حقوق الإنسان، وأن يتم إجراء تحقيق دولي سريع ونزيه وذو مصداقية، يتوافق مع المعايير الدولية، لمحاسبة كل من خطط لهذه الجريمة أو ساهم بارتكابها.

إننا ندرك جميعاً أن الحصار الذي يفرضه الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة قد فاقم من حجم معاناة المواطن الفلسطيني، وما زال يحول دون وصول المساعدات الإنسانية والتنمية إلى قطاع غزة المحاصر، وقد آن الأوان أن تنتهي محنة أكثر من مليون ونصف مليون فلسطيني برفع الحصار عنهم، وتمكينهم من الحياة بحرية وكرامة وسلام. لقد كانت منظمنا أول من طالب برفع الحصار الجائر عن قطاع غزة وبادرت إلى تنسيق قوافل المساعدات الإنسانية لنجدة أهله الذين أنهكهم الحصار والاعتداءات.

أصحاب المعالي والسعادة،

السيدات والسادة،

إن العالم اليوم يمر بحالة تغير يعاد فيها تشكيل موازين القوى الاقتصادية والسياسية. والعالم الإسلامي بما لديه من قدرات سواء كانت بثرواته الطبيعية أو البشرية أو بحكم موقعه الاستراتيجي وعلاقاته السياسية لديه من الإمكانيات أن يصبح طرفاً أصيلاً في هذا التوازن الجديد الذي هو في طور التكون. إن لدي وطيد الثقة بأن هذا ليس بالأمر المستحيل وأن النوايا الصادقة لزعماء الأمة الإسلامية هي خير ضمانة لتحقيق هذا الهدف وأن إطار منظمة المؤتمر الإسلامي هو الإطار الذي يمكن من خلاله تحقيق آماني الأمة وطموحات شعوبها ودولها.

إن هذه اللحظة هي لحظة صدق مع الذات. فإذا كنا في كل مناسبة نناشد المجتمع الدولي بجميعة مؤسساته أن يعمل على رفع الحصار الجائر عن الشعب الفلسطيني، فإن الأمة الإسلامية مدعوة هي أيضاً إلى القيام بكل ما تستطيع من أجل إنهاء الظلم الواقع على شعب فلسطين. فهذه الأمة العظيمة التي استطاعت حتى في أحلك فترات تاريخها أن تخرج بحلول لتجاوز أصعب الأزمات، قد آن الأوان لها أن تنفض عن نفسها غبار الأزمة وأن تترجم ما حباها الله به من مصادر قوة إلى فعل حقيقي يليق بحجمها ودورها ورسالتها.

لا بد لي أن أشير إلى أنه قد سبق وأن اتخذت لجننتكم التنفيذية هذه في اجتماعها الاستثنائي الموسع بمقر الأمانة العامة للمنظمة بجدة بتاريخ (27 شوال 1427هـ الموافق 2006/11/18م) قراراً يدعو الدول إلى كسر الحصار المفروض على أبناء الشعب الفلسطيني في قطاع غزة.

كما أن لجننتكم الموقرة قد سبق لها أن عقدت اجتماعاً استثنائياً موسعاً على مستوى وزراء الخارجية في 25 محرم 1429هـ (3 فبراير 2008) اتخذت فيه قراراً يرحب بالمبادرة التي أطلقها الأمين العام للمنظمة من أجل حشد الدعم اللازم لتوفير الاحتياجات الإنسانية الضرورية لأبناء الشعب الفلسطيني في قطاع غزة.

إن هذه اللحظة، هي اللحظة التي يجب علينا جميعاً أن ننفذ فيها هذه القرارات، بالإضافة إلى ما يحتاجه الوضع الراهن من قرارات وتدابير جديدة لوقف هذه المأساة الإنسانية غير المسبوقة.

وبالرغم مما يقال عن محدودية الخيارات، إلا أن لدينا ما يمكن أن نفعله في سبيل وضع حد لهذا الاستهتار الإسرائيلي بالقوانين الدولية والاستخفاف بأمثنا. وفي هذا الإطار فإنني أدعو دول منظمتنا إلى التكاتف والعمل مع المجموعات الإقليمية الصديقة والدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة من أجل عقد اجتماع للجمعية العامة للأمم المتحدة في إطار "الاتحاد من أجل السلام" لحمل الأمم المتحدة على النهوض بمسؤولياتها في رفع الحصار الظالم عن قطاع غزة.

وفي نفس الوقت فإنني أدعوكم إلى النظر في تشكيل فريق من الخبراء القانونيين للاجتماع في أقرب الآجال لوضع تصورات قانونية عن المسلك القضائي الذي يمكن من محاكمة المسؤولين الإسرائيليين الذين خططوا لهذه الجريمة ولأفراد الذين شاركوا في تنفيذها. يجب إيلاء المسار القضائي الاهتمام الوافر في سعينا لإحقاق العدالة ورفع الظلم عن إخواننا في قطاع غزة المحاصر.

كما أنني أمام حجم المأساة الإنسانية التي يكابدها الفلسطينيون في قطاع غزة، أدعو إلى مواصلة تقديم جميع أنواع المساعدة الإنسانية لقطاع غزة في المجالات كافة.

إن هذه المأساة التي تمت في عرض المياه الدولية وأودت بحياة أناس كان كل همهم هو مد يد العون لإخوتهم المظلومين في غزة قد أيقظت الضمير العالمي وعاد مرة أخرى لكي يرى أوجه الحقيقة في المأساة الفلسطينية. وقد ولدت هذه المأساة تعاطفاً دولياً كبيراً لصالح فلسطين وقضيتها العادلة يجب على القيادات الفلسطينية وقيادات العالم الإسلامي أن لا تفوت هذه الفرصة كما فوتت فرص أخرى من أجل كسب هذا التعاطف وتحويله إلى دعم سياسي للقضية الفلسطينية.

وفي الختام، أكرر شكري لكم على حضوركم هذا الاجتماع الاستثنائي والهام وأتمنى أن يخرج بقرارات ترقى إلى حجم التحديات التي تفرضها تطورات القضية الفلسطينية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

وثيقة رقم 142 :

المؤتمر العام الثامن للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة
يجدد تعيين أحمد جبريل أميناً عاماً¹⁴²

7 حزيران/ يونيو 2010

خلص المؤتمر العام الثامن لـ"الجبهة الشعبية - القيادة العامة" إلى التجديد لأحمد جبريل أميناً عاماً لفترة إضافية تستمر خمس سنوات أخرى.

وجاء في بيان تسلم مكتب "الحياة" نسخة منها أن المؤتمر أكد مبادئ أساسية بينها أن "قضية فلسطين هي قضية الأمتين العربية والإسلامية وقضية أحرار العالم، وأن واجب تحريرها فرض عين على كل عربي ومسلم، وأن التفريط بذرة تراب من أرضها مدان ومرفوض، وليس من حق أي جهة التفاوض للانتقاص من حقوق شعبنا الثابتة والتاريخية، وفي مقدمها حق العودة المقدس لشعبنا إلى

